رفضت دمشق بشكل قاطع مبادرة عربية جديدة لإنهاء الأزمة السورية تدعو إلى تشكيل حكومة وفاق وطني، خلال شهرين وتطالب الرئيس السوري بتفويض نائبه صلاحيات كاملة للتعاون مع هذه الحكومة، في حين ستطلب دول في الاتحاد الأوروبي من الأمم المتحدة إقرار هذه المبادرة.

من جهة أخرى، اعتمدت دول الاتحاد الأوروبي الاثنين، عقوبات جديدة على سوريا تشمل 22 من أعضاء الأجهزة الأمنية، وثمانى منظمات إضافية بسبب استمرار قمع الحركة الاحتجاجية.

وهذا القرار الذى اتخذ خلال اجتماع وزراء الخارجية الأوروبيين فى بروكسل "سيزيد الضغط على المسؤولين عن العنف والقمع غير المقبول الذى يمارس فى سوريا"، كما أعلنت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي كاثرين أشتون فى بيان.

وقالت "الرسالة التى وجهها الاتحاد الأوروبى واضحة: القمع يجب أن يتوقف على الفور. سنواصل بذل كل جهودنا لمساعدة الشعب السورى على ممارسة حقوقه السياسية المشروعة".

وكررت تأكيد ضرورة حصول "انتقال سلمى" فى سوريا فيما يدعو الاتحاد الأوروبى منذ أشهر الرئيس السورى بشار الأسد إلى التنحى بدون إراقة دماء.

ويفترض أن ترئس حكومة الوحدة الوطنية "شخصية متفق عليها" وان تكون مهمتها "تطبيق بنود خطة الجامعة العربية والإعداد للانتخابات برلمانية ورئاسية تعددية حرة بموجب قانون ينص على إجراءاتها وبإشراف عربى ودولى".

ودعت الجامعة العربية "الحكومة السورية وكافة أطراف المعارضة السورية إلى بدء حوار سياسى جاد تحت رعاية جامعة الدول العربية فى أجل لا يتجاوز أسبوعين" من أجل تشكيل الحكومة.

وقال الشيخ حمد فى مؤتمر صحافى عقب اجتماع القاهرة إن المبادرة العربية تهدف إلى رحيل النظام السورى "سلمياً".

وأضاف "فى حال لم ينفذوا فنحن ذاهبون إلى مجلس الأمن وستتخذ قرارات ليس من بينها التدخل العسكرى"، داعياً من جديد إلى "وقف كل أشكال العنف: والإفراج عن المعتقلين وإزالة كل "وجود مسلح من الشارع".

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 23/01/2012

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammedfarag.com